ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: www.jtuh.org/

Abu Ali Al-Farsi's Grammatical Objections to Al-Zajjaj in the Parsing of Surah An-Nisa: A Study in the Book of Omissions

Lect. Dr. Salam Abdul Jassim Al-Jubouri

Tikrit University - College of Basic Education / Al-Shirqat

* *Corresponding author: E-mail* :
drsalam2006@gmail.com
٠٧٧٠٢٣٠٥٦٧٠

***Keywords*:**
glass,
Persian,
meanings of the Qur'an and its parsing,
omissions,
grammarians

A R T I C L E I N F O

Article history:

Received	24 Dec 2023
Received in revised form	6 Jan 2023
Accepted	8 Jan 2024
Final Proofreading	18 Jan 2024
Available online	21 Jan 2024

E-mail t-jtuh@tu.edu.iq

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

A B S T R A C T

Sheikh Abu Ishaq Al-Zajjaj's grammatical directions for the words of the Holy Qur'an in his famous book, *The Meanings of the Qur'an and Its Parsing* are extensive and characterized by accuracy and intelligence. However, many of these directions were not well received by his student Abu Ali Al-Farsi, and from his point of view, they are in need of reform. In this regard, he wrote his book entitled *Reconciled Issues from the Book of the Meanings of the Qur'an and its Parsing* by Abu Ishaq Al-Zajjaj, which was later known among scholars as: (The Omission). There are two questions that impose themselves in this context, the first of which is: (Is everything that the Persian sees? That it needed reform (did it really need that reform)? As for the second question, it can be formulated as follows: (Was everything he corrected from Al-Zajjaj's words successful in it)? In order to answer these two important questions and to determine the truth of Al-Farsi's objections to his sheikh Al-Zajjaj.

© 2024 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.31.1.2024.06

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

اعتراضات أبي علي الفارسيّ النحويّة على الزجاج في إعراب سورة النساء
–دراسة في كتاب : (الإغفال)–

م . د . سلام عبد جاسم الجبوري/ جامعة تكريت – كليّة التربية الأساسيّة / الشرقاط

الخلاصة:

إن توجيهات الشيخ أبي إسحاق الزجاج النحوية لألفاظ القرآن الكريم في شهيرة : (معاني القران وإعرابه) مستفيضة يغلب عليها طابع الدقة والنباهة ، بيد أنّ كثيرًا من هذه التوجيهات لم تلق استحسانًا لدى تلميذه أبي علي الفارسي ، فهي – من وجهة نظره – محتاجة إلى إصلاح، فألّف في ذلك كتابه الموسوم بـ : (المسائل المُصْلَحة من كتاب معاني القران وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) ، والذي اشتهر فيما بعد بين

الدراسين باسم : (الإغفال) ،وثمة سؤالان يفرضان نفسيهما في هذا المقام ، مفاد الأول منهما : (هل كل ما يراه الفارسي أنّه محتاج إلى إصلاح كان محتاجًا إلى ذلك الإصلاح فعلاً) ؟ ، وأما السؤال الثاني فيمكن صياغته بالآتي : (هل كل ما أصلحه من كلام الزجاج كان موفقًا فيه) ؟ ، ولأجل الإجابة عن هذين السؤالين المهمين – من وجهة نظرنا – والوقوفِ على حقيقة اعتراضات الفارسي على شيخه الزجاج كان بحثنا موسومًا بـ : (اعتراضات أبي علي الفارسي النحوية على الزجاج في إعراب سورة النساء – دراسة في كتاب الإغفال) ، والله تعالى نسألُ التوفيق والسداد .

الكلمات المفتاحية : (الزجاج ، الفارسي ، معاني القران وإعرابه ، الإغفال ، النحويون)

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام التامّان الأكملان على سيد المرسلين ، قائدنا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ، أما بعدُ :

فمن المدرك أنّ العلوم لا تتشرف إلا بمتعلَّقاتها ، وقد ازدادت العربية شرفًا على اللغات بالقران الكريم ، ولسنا هنا بصدد بيان هذا الشرف بذات اللغة وبالقران الكريم لولا عملنا مُنطَلَقًا وهدفًا في إطار عالمين جليلين وكتابين مهمين ، الأول : أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت٣١١هـ) وكتابه : (معاني القرآن وإعرابه) ، والثاني : هو أبو علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) وكتابه : (الإغفال) – الموصوف بعبارة مؤلفه بأنه : (المسائل المُصْلَحة من كتاب معاني القران وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج) ، والرجلان المذكوران هما من هما بين أعلام الدرس النحوي ، لا يُحتاج في هذا الموضع إلى الكلام عليهما تحقيقًا لهذا الوصف لكل منهما ، ولا لكتابيهما بين الكتب المهمة المأثورة في علمي (النحو العربي) و(إعراب القران الكريم) ، تفاديًا لمجيء هذا الكلام (المفتعل) بمثابة تحصيل الحاصل لدى المشتغلين بالعِلْمَين المذكورين .

وتحقيقًا للمنهج المرسوم في المعالجة سيكون كلامنا في المسألَتَيْنِ المُحَقَّقَتَيْنِ (ميدانِ البحثِ من سورة النساء) مبتدئًا من (مدخل الزجاج) لكل منهما ، وذلك بنقل موجز عنه ، ومن ثَمَّ بعرضٍ لما قاله الفارسي في إصلاحه لمذهب الزجاج بـ (النص) أو بـ(التصرف) ، بحسب الحاجة إلى أيّ من المنهجين في موضعه ، وستتلو ذلك قراءة تفصيلية لمضمون المسألتين في المكتبة القرآنية والنحوية بعامة ، نعني : بالمحتاج إليه منهما وهو مقروء لم يكن قليلًا البتة فنعتذر عن قلته ، ولكنه كان كثيرًا راجعناه بأناة ، وأخذنا منه ما يلزم ، حرّرناه بعبارة نحوية ، حرصنا أن تكون طيبة في كل مواضعها قدر المستطاع ، فإذا عابها شيء من قصور الإنسان شيء في هذا الموضع أو ذاك فهو موضع الاعتذار ومطلب الصفح .

المسألة الأولى

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا۟ فِى ٱلْيَتَٰمَىٰ فَٱنكِحُوا۟ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ۖ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ فَوَٰحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا۟ ﴾ [سورة النساء : ٣] .

أعرب الزجاج قوله : (مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ) بدلًا من (مَا طَابَ لَكُم) ، قال : ((إنه لا ينصرفُ لوجهين لا أعلم احدًا من النحويين ذكرهما ، وهي أنه اجتمع فيه علّتان ، معدولٌ عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاث ، وأنّه عُدِلَ عن تأنيث)) (الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :٢/ ٨). ثم ذكر سببين آخرين في المنع من الصرف فقال : ((قال أصحابنا : اجتمع فيه علّتان : عدلٌ عن تانيث ، وأنه نكرةٌ ، والنكرة أصل الأشياء ، وبهذا كان ينبغي أن يخفَّفه ؛ لأنّ النكرة تُخفّف ولا تُعدّ فرعًا)) (الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :٨/٢) ، ونَقَلَ في الثاني أنه معرفةٌ، ثم ردّه بقوله : ((وهذا محال ؛ لأنه صفة للنكرة ، قال الله [تعالى] :﴿ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ ﴾ (سورة فاطر : ١) ومعناه : أولي أجنحةٍ اثنين اثنين ، وقال الشاعر (البيت من بحر الكامل . محمّد محمود الشنقيطي ، ١٩٦٥ م : ١ / ٢٣٧ ، والسيرافي ، ١٩٨٧ م : ٢ / ٢٣٥ ، والجواليقي ، د.ت : ص٢٨٩ ، وابن منظور ، ١٩٥٧م : ١٤ / ٧٦. والراوية في هذه المصادر : (سباعٌ تبغَّى))

ولكنَّما أهلي بوادٍ أنيسُه ذِئَابٌ تَبَغَّى الناسَ مَثْنَى ومَوْحَدُ))

(الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :٢/ ٨) .

وقد دخل الفارسي على ما ذكره الزجاج في الآية المذكورة مدخلين :

الأول : إنكاره قوله : ((إنه لا ينصرفُ لوجهين لا أعلم احدًا من النحويين ذكرهما ، وهي أنه اجتمع فيه علّتان ، معدولٌ عن اثنين اثنين ، وثلاث ثلاث ، وأنه عُدِلَ عن تأنيث)) (الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :٢/ ٨) ؛ لأنّ العدل عنده شيء آخر ، وهو (اللفظ يراد به لفظ آخر) ، وذهب إلى أنّ ذلك لا يكون في المعنى ؛ لأنه لو كان في المعنى على حدّ كونه في اللفظ لوجب أن يكون المعنى في حال العدل غير المعنى الذي كان قبل العدل ، كما أنّ اللفظ في العدل غير اللفظ الذي كان قبل العدل ، وليس الأمر كذلك ، ألا ترى أنّ المعنى في (عُمر) هو الذي كان في عامر ، والمعنى الذي في (مثنى) هو المعنى الذي كان في (اثنين اثنين) . وأضاف : أنَّ العدلَ في المعنى لا يعدّ ثقلًا وثانيًا –أي : مشابهًا للفعل في كونه فرعًا – ، ولو كان كذلك لوجب أن يطّرد هذا في سائر المشتقات ، كما أنّ التعريف لمّا كان ثانيا كان مع جميع الأسباب المانعة من الصرف ثانيًا ، ولو كان العدل في المعنى كذلك لوجب من هذا : أنه متى انضمّ إلى بعض المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين التعريف ألّا ينصرفَ لحصول المعنيين في كل منهما ، وهما العدل عن المعنى والتعريف ، كما لا ينصرفُ إذا انضمّ إلى عدل اللفظ التعريف ، وليس الأمر كذلك ، فإذا كان الحكم بالعدل في المعنى يؤدي إلى هذا الذي هو خطأ بلا

إشكال علمت أنه فاسد (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ / ١٤٧) . وإذا كان العدل هو ما ذكره من أنه (لفظٌ يراد به لفظ آخر) ، ولم يمتنع أن يكون واقعًا عن النكرة كما يقع عن المعرفة ولا يجوز أن يتكرر العدل في اسم واحد ، فإذا كان ذلك كذلك فقول الزجاج – عنده – فاسدٌ ؛ لأن مفاد قول الزجاج من أنه (معدول عن اثنين اثنين وعدل عن تأنيث) قد تكرر فيه العدل ؛ إذ إنّ المعدول عنه مؤنث ، ولم يكن الأول مذكرًا ، والتذكير أصل التأنيث ، والعدل عن التأنيث يوجب أن يكون العدل مكررًا ، والعدل عن التأنيث لا يُعتدُّ به ، فهو كالتعريف في أنه ثانٍ ، ولم يكن العدل عن التعريف ثقلًا معتدّلًا به في منع الصرف ، إذ لو كان معتدًّا به لوجب ألَّا ينصرفَ (عُمر) في النكرة ؛ لأنه كان يكون _ بحسب عبارة الفارسي _ ((في حال النكرة معدولًا ، ومعدولًا عن التعريف)) (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ /١٥٤).

وقد ختم الفارسيُّ كلامه هذا على (المدخل الأول) بقوله : ((فيما قدّمناه مما يدخل على ما ذكره إنما هو مع تسليم أن مثنى وثلاث معدولة عن تأنيث على ما ادّعاه ، وادّعاؤه ذلك – مع فساده لما قدّمناه – ليس بمُسلّم ؛ لأنه دعوة بلا دلالة عليها ... ؛ لأنّ الأصل التذكير حتى يُعلمَ التأنيثُ ، ولم يُعلمِ التأنيث هنا)) (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ /١٥٤).. وكان الفارسي قد أشار في معرض كلامه إلى قول النحويين : (أنه معدول عن اثنين اثنين أنهم يريدون بـ (مثنى) العدل عنهما ، إنما ذلك تفسير منهم للفظ المعدول عنه) (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ /١٤٨)..

يكشف لنا هذا النصُّ المغلق وأمثاله الكثيرة في كتاب الإغفال طريقة الفارسي الإلغازيّة – إن صحَّ الوصف – في صياغة العبارة النحوية ، وهو بالطريقة المشار إليها قد ارتفع بالمضمون النحوي على قارئه المختصّ ، بلْه المبتدئ في دراسة النحو في كتاب الإغفال وفي سائر كتبه الأخرى ، فضلًا عمّا تتسم به كتابته النحوية من (المحاكمات العقلية) التي تجعل النحو عنده غيرَ النحوِ الذي يُقرأُ في الآثار النحوية المتقدمة عليه من لدن كتاب سيبويه حتى كتب أبي الفتح ابن جني الناشئ على يديه ، ولهذا لم نعمد في نصوصه إلى أكثر من التلخيص الممكن لمضامينه وأقواله وآرائه فيها ، كما فعلنا في عرضنا السابق لمدخله الأول في نقد كلام الزجاج على (مثنى وثلاث ورباع) في الآية الكريمة .

وأما المدخل الثاني للفارسيّ على الزجاج فقد أنكر فيه نسبته القولَ بعلة المنع من الصرف للعدل والتأنيث وأنه نكرة إلى البصريين ، فقال – بعد أن ذكر كلام الزجاج – : ((فاعلم أنه غلط بيّن في الحكاية ، ولم يقل– فيما علمت– أحد منهم في ذلك ما حكاه عنهم ، وإنّما يذهبون في امتناعه من الانصراف إلى أنه معدول وأنه صفةٌ)) ((الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ /١٥٢).) . كما أنكر عليه ردّه هذا الرأي في إعراب (سورة النساء) (الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :٨/٢) والأخذ به في (سورة فاطر) (الزجاج ، ط ٢٠٠٥م :١٥٢/٢) ، وكأنه يريد مؤاخذته بـ (التناقض) في إعراب الحالة الواحدة في القرآن الكريم . وحقيقة الأمر أنّ (مثنى وثلاث) يعرب بدلًا في الآيتين ، بدل من المعرفة في (سورة النساء) ومن النكرة في

(سورة فاطر) ، وهذا (التخالف) يجعل (التناظر) بين الآيتين غير تام ، ولكنّ عدم التناظر هذا لا يُخرج (مثنى وثلاث) من موقع البدلية ؛ لأن الألفاظ المذكورة باقية على التنكير ؛ لكونها مفردات ، ولو جاءت (معارف) على نحو : (المَوحَد والمَثْنى والثُّلاث) لصحَّ إعرابُ كلّ منها مبتدأً محذوفَ الخبر ، على تقدير : المَوحَد منها والمَثْنى منها وهكذا ، وعندئذٍ ستخرج هذه الجمل إلى موقع (الوصفية) ؛ لأنَّ الجمل تعرب –عند النحويين– بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوالًا (ابن هشام ، ١٩٩٩م : ٢ / ٤٢٨ ، و شهاب الدين الابذي ، ٢٠٠١م : ص ٤٧٩) . وإذا كان الزجاج قد تمسّك بإعراب (البدلية) ولم يلتفت إلى إعراب (الحالية) في صدر كلامه على الآية في سورة النساء فلأجل ما في إعراب البدلية من جعل البدل نفس المبدل منه في المعنى ، ولا يتحقق هذا في إعراب الوصفية التي تجعل الوصف ملمحًا للموصوف وليست ذاتًا له أو كالذات ، وكان المنتظر من الزجاج أن يشغل نفسه بهذا الاتجاه في إعراب الألفاظ الثلاثة في الآية ، مع الانشغال بكونها مصروفة أو ممنوعة من الصرف ، ولكنه لم يفعل ذلك . وسيَرِدُ في كلامنا المستقبِل ما يدلنا على صحة إعراب بـ (الحالية)في نحو قول القائل : (جاءني القومُ مثنى مثنى وثلاث ثلاث) ، ومن واجبنا البقاء مع الزجاج في المجرى الذي اختاره الذي اختاره في الكلام عن الألفاظ الثلاثة .

والعلماء قد اتّفقوا على أنّ (مثنى وثلاث ورباع) ممنوعة من الصرف ، ولكنّهم قد اختلفوا في سبب المنع ، والمُتَّفق عليه في منع اللفظ من الصرف أن تجتمع فيه علتان فرعيتان ، أو علة واحدة تقوم مقام العلتين الفرعيتين ، وهم متفقون على اجتماع علتين فرعيتين في الألفاظ المشار إليها ، أولاهما : هي العدل اتفاقًا ، والثانية : اختلفوا فيها ، فقد ذهب سيبويه إلى أنّ هذه الألفاظ ممنوعة من الصرف للعدل والوصف ، قال : ((وسألته [يعني الخليل] عن أُحاد ومثنى وثلاث ورباع فقال : هي بمنزلة : أُخَر ، إنما حدّه واحدًا وحدًا ، واثنين اثنين ، فجاء محدوداً عن وجهه ، فتُرِك صرفه ، قلت : أتصرفه في النكرة ؟ قال : لا ؛ لأنه نكرة يوصف به نكرة ، وقال لي : قال أبو عمرو :﴿ أُوْلِيٓ أَجۡنِحَةٖ مَّثۡنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَۚ ﴾ صفة)) (سيبويه ، ٢٠٠٦م : ٣/ ٢٢٥) ، وكان الفراء قد ذهب إلى كونها ممنوعة من الصرف للعدل والتعريف بنيّة الألف واللام ، قال : ((وأما قوله: مَثْنى وَثُلاثَ وَرُباعَ فإنها حروف لا تجرى ؛ وذلك أنّهن مصروفات عن جهاتهن ، ألا ترى أنَّهن للثلاث والثلاثة ، وأنَّهن لا يُضفنَ إلى ما يضاف إليه الثلاثة والثلاث، فكان لامتناعه من الإضافة كأنَّ فِيهِ الألف واللام ، وامتنع من الألف واللام لأنَّ فِيهِ تأويل الإضافة)) (الفراء ،٢٠٠٢م : ١ / ٣٨)، ونسب السمين الحلبيُّ إلى الأخفش أنّه قد نقل عن بعضهم أنها ممنوعة من الصرف لتكرار العدل ، وذلك أنّه عُدِلَ عن لفظ (اثنين اثنين) وعن معناهُ (السمين الحلبي ،١٩٩٤م : ٢ / ٣٠١ . ولم أجد قول الأخفش في كتابه (معاني القرآن) ، فلزم التنبيه .)، قال أبو البركات الأنباري : ((فأمّا عدله في اللفظ فظاهر، وأمّا عدله في المعنى؛ فلأن العدد يُرادُ به قبل العدد الدلالة على قدر المعدود، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني اثنان أو ثلاثة) أردت قدر ما جاءك، وإذا قلت: (جاءني مثنى وثلاث) لم يجز حتى تُقدِّم قبله جمعًا لتدل بذكر المعدود على الترتيب، فتقول: (جاءني القوم مثنى مثنى، وثُلاث ثُلاث)، أي: اثنين

اثنين، وثلاثة ثلاثة، فدلّ على أنه معدول من جهة اللفظ والمعنى)) (الأنباري ، ١٩٩٩م : ٢ / ٣٠١ . والجوهري ، ١٩٩٣م : ١ / ٢٧٥ . والوراق ، ٢٠٠٦م : ص٤٦١ – ٤٦٢ . ومكي بن أبي طالب ، ١٤٠٥هـ : ١ / ١٨٩)، وقال الزمخشريُّ : ((إنما مُنعت من الصرف لما فيها من العدلين ، عدل من جهة اللفظ والمعنى)) (الزمخشري ، د.ت : ١ / ٤٩٨)، وقيل : إنّ قول الزمخشريّ هذا موافق لما ذكره الأخفش ، إلّا أنّه عبَّر عن العدل في المعنى بعدلها عن التكرار (الدمشقي ابن عادل ، ١٩٩٨م : ٦ / ١٦٢).

وكان الزجاج في كتابه المعروف بعنوان : (ما ينصرف وما لا ينصرف) قد تابع سيبويه فيما ذهب إليه من أنّ الألفاظ المذكورة ممنوعة من الصرف لـ (العدل والوصف) (الزجاج ، ١٩٧١م : ص٤٤) ، ثم زاد في كتابه : (معاني القرآن وإعرابه) القولَ بمنعها من الصرف قولين آخرين ذكرناهما آنفًا ، ونعيد ذكرهما هنا للضرورة ؛ لأنهما وردا في موضعين مختلفين من كتاب المعاني، وهذا ناجم عن تفرقته للكلام عليهما في إعراب آيتيهما في سورتي (النساء) و (فاطر) ، وهذان الرأيان هما :

الأول : أنها ممنوعة من الصرف للعدل عن (اثنين اثنين) والعدل عن التأنيث . **والثاني** : أن سبب المنع هو أنها معدولةٌ ، وأنّ عدلها وقع في حال النكرة .

وبيان هذا ((أنَّ العدل قد وقع في غير جهته ؛ لأنّ باب العدل حقه أن يكون للمعارف)) (ابن سيده ، ١٩٩٣م : ص٤٨). وقد نقل الآلوسيُّ عن السفاقسي نسبةَ هذا الرأي إلى ابن الصائغ في (شرح جمل الزجاجي) .(الآلوسي ، ١٩٨٥م : ٢ / ٣٤٦)

ولعلَّ النقل الذي أتى به الآلوسي عن السفاقسي كان من كتابه : (المجيد في إعراب القران المجيد) الذي لم يُنشر منه – في حد علمنا – غير إعراب الفاتحة . والحقُّ أنّ الزجاج هو أول من قال بالرأي المذكور .(السفاقسي ، د.ت : ص٣٣٥ – ٣٦٥)

ولا يخفى ما في بعض الأقوال المتقدمة من القول بتكرار العدل ، سواء كان في اللفظ أم في اللفظ والمعنى ، وقد منع الفارسي القول بتكراره ، كما منع أن يكون واقعًا في المعنى ، وهذا الخلاف قائم على الخلاف في تحديد مفهوم العدل نفسه ، فقد ذهب قوم إلى أنّ العدل الذي يكون سببًا في منع الصرف هو : ((نطقك ببناء ، وأنت تريد بناءً آخر)) (ابن جنّي ،١٩٧٢م : ص١٥٥) ، وقيل : إنّه ((إخراج الاسم عن صيغته الأصليّة بغير القلب ، لا للتخفيف ولا للإلحاق ولا للمعنى)) (رضي الدين الأستراباذي ، ٢٠٠٧م : ، ١ / ٩٩ ، وابن يعيش ، د.ت : ١ / ٦٢ ، والمرادي ، ٢٠٠٨م : ٣ / ١١٩٥) ، وذهب ابن السراج إلى أن معناه : ((أن يُشْتَقَّ من الاسم النكرة الشائع اسمٌ ويُغيَّرَ بناؤه، إمّا لإزالة معنى إلى معنى وإمّا لأن يسمى به، فأمّا الذي عُدل لإزالة معنى إلى معنى فـ (مثنى وثلاث ورباع وأحادَ) , فهذا عُدِلَ لفظه ومعناه)) (ابن السراج ،١٩٨٨م : ٢/ ٨٨). ويفيد المذهب الأول أنّ العدل إنما يكون في اللفظ دون المعنى ،

وهو ما اختاره الفارسي ، أمّا من رأى أنّ العدل يكون في اللفظ والمعنى – وهو اختيار الزجاج – فقد اسْتُدِلَّ عليه بأنَّ المعنى الذي يفيده لفظ (مَثْنى) غيرُ المعنى الذي يفيده لفظ (اثنين) ؛ ولهذا فهو لا يُستعمل في الموضع الذي تُستعمل فيه الأعداد المعدولة ، فالعدد (اثنين) يُراد به قبل العدد : الدلالة على قدر المعدود ، ويراد به بعد العدل : الدلالة على الترتيب (الجوهري ،١٩٨٧م : ١ / ٢٧٥ . والأنباري ،١٩٩٩م : ص٢٢٥) . ولا يُردّ على ذلك أنه لو كان العدل في المعنى يُعتدّ به في منع الصرف لوجب من هذا أنه متى انضمّ التعريف إلى بعض المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين ألّا ينصرفَ لفظه لحصول المعنيين فيه وهما : (العدل عن المعنى والتعريف) ، وهذا الكلام مطابق لما سبق في صدر هذا المبحث من كلام الفارسي (الفارسي،٢٠٠٣م : ٢ / ١٤٧) مع شيء من التعديل السياقي لتحقيق الفهم الذي شكونا من أجله (الإلغاز) في عبارة الفارسي ، ونمثّل لهذا بالمقطع الآتي :

عبارة الفارسي	لوجب من هذا متى انضم إلى بعض المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين التعريف ألّا ينصرفَ لحصول المعنيين فيه ، وهما العدل عن المعنى والتعريف.
العبارة المعدّلة	لوجب من هذا أنه متى انضمّ التعريف إلى بعض المشتقات من أسماء الفاعلين والمفعولين ألّا ينصرفَ لفظه لحصول المعنيين فيه وهما : (العدل عن المعنى والتعريف).

وقد اشترط النحويون في العلتين الفرعيتين اللتين يمتنع الاسم معهما من الصرف أن تكونا مختلفتين جهةً (الخضري ،١٩٩٨م : ٢ / ٢٢٥) ، أي : أن تكون إحداهما لفظية والأخرى معنوية ، و(التعريف) هو اللفظي ، و (العدل عن المعنى) هو المعنوي في هذا الموضع الذي نتكلم عليه . والمشتقات وإن كان فيها عدل في اللفظ والمعنى إلّا أنها من جهة واحدة، فدلالة اسم الفاعل عن الفعل والفاعل معًا ناشئة عن صيغته المشتقة ، بخلاف العدد (مثنى) الذي عدل عن معنى (اثنين) إلى (اثنين اثنين) ، وذلك ناشئ عن تكرار الصيغة ، وعدل عن لفظ (اثنين) إلى لفظ (مثنى) ، ومَن ثَمَّ كانت العلتان الفرعيتان (العدل عن اللفظ والعدل عن المعنى) مختلفتين من جهة ، لذا اعتُدَّ بـ (العدل عن المعنى) في المنع من الصرف ، وإذا ثبت ذلك فإنّ العدل عن التأنيث مُعتَدٌّ به أيضًا في منع الصرف ، ((وعلّته أنّ العدد يغلب فيه (المؤنث) على المذكر خلافًا للأصل)) (الحيدرة اليمني ،١٩٨٤م : ٢ / ٤١)، إذ الأصل في الأشياء التذكير ؛ ((لأنّ التذكير قبل التأنيث ، ألا ترى أنك تقول : (قائم) ، ثم تقول : (قائمة) ، فيدخل التأنيث على التذكير ، وتقول في كل معلوم : (هو شيء) قبل أن يُعلمَ أذَكَرٌ هو أم أنثى ، الشيء ذَكَرٌ)) (الزجاج ،١٩٧١م : ص٤)، وإذا كان العدد للمعدود به في الغالب فالأصل في العدد

التأنيث ، والأصل في المعدود التذكير في قولنا : (خمسة عشر رجلًا) ، ويعاكس هذا كون الأصل في العدد التذكير والأصل في العدد التأنيث في قولنا : (خمس عشرة امرأةً) .

يتضح مما تقدّم أن لقول الزجاج (عُدِل عن تأنيث) – أي إلى تذكير – وجهًا في العربية ، جريًا على قانون التعاكس ، والمستطابات في الآية الكريمة نساءٌ ، عُدِلَ عن وصفهنّ فيها بـ (اثنتين وثلاث وأربع) إلى (مثنى وثلاث ورباع) ، وهذا هو مقصود الزجاج وغيره (مكي بن أبي طالب ، ١٤٠٥هـ : ١ / ١٧٩) بقولهم : (عُدلَ عن تأنيث) باعتبار الجنس مجرّدًا من كونه أساسًا لاعتباري اللفظ والمعنى, وما ذهب إليه الجمهور من أنّ الأعداد المعدولة تُمنع من الصرف للعدل والوصف هو الأَوْلى ، وبه قال الزجاج في كتابه المختص بقضايا (الصرف والمنع) أيضًا. (الزجاج ، ١٩٧١م : ص٤٤)، أمّا القول بأنّ (مثنى وثلاث ورباع) تُمنع من الصرف للعدل ولكون عدلها وقع حال النكرة فغير مُسلّم به ، إذ لم يشترط أحد من النحويين أن تكون الألفاظ المعدولة معرفةً ، إذ العدل يكون في المعرفة والنكرة معًا ، ومِن ثَمَّ لا يُعدُّ في حال النكرة فرعًا عنه في حال المعرفة ، فضلًا عن كونه لا يُعدُّ ثقلًا يُعتدُّ به في المنع من الصرف .

المسألة الثانية

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا﴾ [سورة النساء : ٥٣] .

وقبل البدء بتحليل كلام الزجاج في إعراب هذه الآية الكريمة ، والتعقيب عليه بكلام الفارسي يلزمنا التذكير بخلاف النحويين في رسم (إذاً) بالألف كما وردت في رسم المصحف لا بـ (النون) كما شاع رسمها في الكتابة العربية القديمة والحديثة ، ونُؤثر تصوير الخلاف المشار إليه بقول ابن هشام الأنصاري : ((فالجمهور يكتبونها بالألف ، وكذا رُسمت في المصاحف ، والمازنيُّ والمبرّدُ بالنون ، وعن الفرّاء أنّها إنْ عملت كُتِبت بالألف وإلّا كُتِبت بالنون ، للفرق بينها وبين إذا ، وتبعه ابن خروف)) (ابن هشام ،١٩٩٩م : ١ / ٦٤ . والمرادي ،١٩٧٦م : ص٣٥٨ ومابعدها) ، وسنجري نحن على كتابتها بالنون في موضع (الإعمال) ، وبالألف في موضع (الإهمال) ، فلزم التنبيه .

وكان الزجاج قد ذهب في إعراب المقطع المذكور من الآية الكريمة في اتجاهات متعددة، منها إجازته وجهًا إعرابيًّا نصب فيه (الفعل المضارع) بعد الحرف المشار إليه في غير القراءة ، مُحتجًّا بما قرَّره سيبويه من صور استعمال الحرف نفسه في اللغة ، ونقل من كلامه أنَّ (إذاً) – كذا بالألف – في عوامل الأفعال بمنزلة (أظنُّ) في عوامل الأسماء ، فإن ابتدأتَ إذن – كذا بالنون– وأنت تريد الاستقبال نصبتَ لا غير ، تقول : (إذن أُكرمَك) ، وإن جعلتها معترضةً ألغيتها فقلتَ : (أنا إذن أكرمُك) أي : أنا أكرمُك إذن ، فإن أتيتَ بها مع الواو والفاء قلت : فإذاً أكرمُك ، وإن شئت : فإذن أكرمَك ، فمن قال :

(فإذن أكرمَك) نصب بها ، وجعل الفاء ملصقةً بها في اللفظ والمعنى ، ومن قال : (فإذن أكرمُك) جعل (إذًا) لغوًا ، وجعل الفاء في المعنى معلقة بـ (أكرمُك) ، والمعنى : فأكرمُك أذن .(سيبويه ، ٢٠٠٦م : ٣ / ١٢ – ١٦ . والزجاج ، ٢٠٠٥م : ٢ / ٥١).

وبعد هذا فقد شرع الزجاج في بيان المعنى الذي تفيده (إذاً) وهو الجزاء ، فقال : ((وتأويل إذن إن كان الأمر على ما ذكرت أو كما جرى يقول القائل : (زيدٌ يصير إليك) فتقول : (إذن أُكرمَه) ، تأويله : إن كان الأمر كما تصف وقع إكرامه)) (الزجاج ،٢٠٠٥م : ٢ / ٥١) ، ولم يكتفِ بهذا ، بل ذكر رأيين آخرين في عامل النصب في الفعل بعد (إذن) ، أحدهما : أنْ مضمرة بعد إذن . والآخر : أنه إذن نفسها (الزجاج ،٢٠٠٥م : ٢ / ٥١) . ونقل كذلك عن سيبويه قوله : ((حكى بعض أصحاب الخليل عن الخليل أنَّ (أنْ) هي العاملة في باب إذَنْ. فأمَّا سيبويه فالذي يذهب إليه ونحكيه عنه أنَّ إذن نفسها الناصبة، وذلك أنَّ (إذَنْ) لما يستقبل لا غير في حال النسبِ، فجعَلَها بمنزلة أنْ في العمل كما جُعِلَتْ (لكنَّ) نظيرة (إنَّ) فِي العَمَل في الأسماء)) (الزجاج ،٢٠٠٥م : ٢ / ٥١ . وسيبويه ، ٢٠٠٦م : ٣ / ١٢ – ١٦). ولكنّه – نعني الزجاج – لم يختر لنفسه مذهب سيبويه المشار إليه ، بل اختار ما نسبه سيبويه نفسُه إلى الخليل ، وهو أن تكون (أنْ) المضمرة هي العاملة ، وعلل ذلك الاختيار بتعليل منطقي فقال : ((كلا القولين حسن جميل إلا أنَّ العامِل – عندي – النصْبَ في سائر الأفعال(أن)– وذلك أجود– إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة؛ لأن رفع المستقبل بالمضارعة، فيجب أن يكون نصبه في مضارعة ما ينصب في باب الأسماء، تقول : (أظنُّ أنكَ منطلقٌ) ، فالمعنى : أظن انطلاقكَ. وتقول: (أرجُو أن تذهبَ) ، أي : أرجو ذَهَابَك . ف (أنْ) الخفيفة مع المستقبل كالمصدر، كما أنَّ (أنَّ) الشديدة مع اسمها وخبرها كالمصدر، وهو وجه المضارعة))(الزجاج ،٢٠٠٥م : ٢ / ٥١ – ٥٢).

وإذا كان الرجاج قد اشترط لنفسه – كما هو الواقع المحرر في كتابه – ألّا يُجانبَ الاختصار في بيان المعاني والأعاريب القرآنية التي يختارها ، فإنّ الضرورة قد تدعو في بعض المواضع إلى شيء من البسط والتطويل ، وهو هنا على النقيض من منهج الفارسي الذي جاء كلامه على المسائل اللواتي أصلحها من كتاب الزجاج بمقدار الكتاب نفسه أو تكاد ، ومنها المسألة التي نتكلم عليها في هذا المبحث وقد رأى فيها أنّ (إذن) لا تفيدُ إلّا الجزاء والجواب ، وأنها تنصب المضارع بنفسها ، وأنها حرف بسيط ، وأنها أصل بنفسها وليست مركبة من حرفين ، ومِن ثَمَّ شرع في تفنيد رأي من يرى غير هذا التصور ، قال رادًّا على الزجاج : ((هذا الذي أجازه من انتصاب الفع بعد (إذن) بـ (أنْ) على أنْ تكون (أنْ) مضمرة بعدها فاسد مدخول من غير جهة ، يدلّك على ذلك أنّه إنْ كان الناصب للفعل (أنْ) لم يخلُ من أن تعمل وهي مُظهرة أو مضمرة ، على حدّ ما تعمل في غير هذا الموضع ، فإنْ قال : هي مظهرة في اللفظ كأنّه قال : (إذ أنْ) ، فخُفّفت الهمزة فصارت (إذن) ، كما قال الخليل في (لن) فذلك فاسدٌ أيضًا

)).(الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢ / ١٥٩ – ١٦٠) وذكر في بيان وجه الفساد أمورًا عدّة ، نعرضها بنصوص أقواله ، على ما فيها من طابعه المعقّد في الشرح والتحليل والمناقشة النحوية :

- ((أنه لو كانت كذلك لكانت النون من إذن حال الوقف والوصل على حال واحدة ، ولم يكن يوجب تخفيف الهمزة منها تغييرًا في النون فيها ، بل كان يوجب تركها على ما كانت عليه ليكون أدلّ على المحذوف ، فلمّا قُلِبَ هذا في الوقف ألفًا دلّ ذلك على أنها ليست قلبًا وأنها حرف آخر)) (الفارسي ،٢٠٠٣م :٢ / ١٦٠ .).
- ((لو كانت (إذن) إنّما هي (إذْ أنَ) لوجب ألّا يجوز إلغاؤها ، وترك إعمالها البتة ، كما لم يجز إلغاء أن وترك إعمالها)) (الفارسي ،٢٠٠٣م :٢ / ١٦٠).
- ((إن كانت (أنْ) مع (إذنْ) لم يجز أن تدخل على فعل الحال في نحو قولك : (إذن أظنّك كاذبًا) إذا حدّثك بحديث، ألا ترى أنّ (أنْ) لا مدخلَ لها على فعل الحال ، كما لا مدخل لـ (لن) فيه)). (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢/١٦٠– ١٦١)
- ((إن كانت أن مع إذن لم تدخل على الأسماء ، وقد دخلت إذن على الأسماء في نحو : زيدٌ منطلقٌ)) . (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢/١٦٠– ١٦١).
- ((لو كانت (إذن) إنما هي (إذ أنْ) لو جب أن يستعمل الكلام معها في ألفاظ الأحداث التي تكون أسماء الزمان أخبارًا عنها ، تقول : (إذ قال إذن) كما تقول : (خروجُك أمسِ) ، وليس هذا بكلام)). (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢/١٦٠– ١٦١)
- ((لو كان كذلك لوجب أن تكون (إذ) مضافة إلى الجملة أو معوّضة عن ذلك كقولهم : (يومئذٍ) ، فخلوّها من الحالتين اللّتين تكون عليهما (إذ) في إضافتها إلى الجمل أو العوض منها دلالة على أنها ليست إيّاها)) (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢/١٦٠– ١٦١)
- فإذا أنزلنا أنَّ صدر هذا الحرف إنما هو (إذ) فماذا يكون العامل في (إذ) إذا قال : (أريد أن أكرمَك) ، فقال : (إذن آتيك) ؟ أهو ما في كلام المتكلم من الفعل أم ما يتعلق بـ (إذ) أم شيء ثالث مضمر غير مذكور ؟ فإنّ القسمة لا تجيز شيئًا رابعًا . وأنشأ بعد هذا بالرد على هذه الاحتمالات النحوية ذاكرًا أنّ الأول لا يجوز ؛ لأنّ المجيب لم يقصد أن يحمل الظرف على الفعل الذي خوطب به ، كما لا يجوز أنْ يعملَ فيه ما يُضاف إليه (إذ) ؛ لأنَّ المضاف إليه لا يعمل في المضاف ، وليس ثَمَّةَ مضمر يمكن أن يعمل في (إذ) (الفارسي ،٢٠٠٣م : /١٦٠– ١٦١) وقال : ((فإذا كان ذلك كذلك دلّك على أنّ صدر هذا الحرف ليس الظرف ، كما ادّعى لبقائه معلّقًا خاليًا من عامل يعمل فيه)) (الفارسي ،٢٠٠٣م :٢ /١٦٠– ١٦١) ، والفارسيّ يريد (الزجاج) بهذه الإشارة ، وكان قد ردّ عليه قوله : بأنّ (أنْ) إنّما تنصب بعد (إذن) مضمرة بقوله : ((هذا القول لا نعلم له قائلًا ، وهو مع ذلك فاسد ، ألا

ترى أنّ المواضع التي استعملت فيها (أن) مضمرة موضعان ، أحدهما : حرف الجر ، والآخر : حرف العطف . وحرفُ العطف على ضربين : ضرب يجوز أن تظهر [أنْ] معه ، وضرب لا يجوز ان تظهر معه ، ولا نعلم موضعًا غيرهما أضمر فيه ذلك فمن جوّز إضماره في غير هذين القبيلين كان مجيزًا ما هو خارجٌ عن الأصول)) (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢/١٦٠-١٦١). والزبدة من هذا الكلام أنّ (إذن) لا تفيد الاستقبال لدى الفارسي ، سواء انتصب الفعل بعدها أم لم ينتصب ، بل هي لازمة في الموضعين جميعًا للمعنى الذي تدلُّ عليه من كونها جوابًا وجزاءً، إلاّ أنّها تعمل في المستقبل النصب ، ومن ثَمَّ فقول الزجاج : ((إنّ إذن لما يستقبل لا غير في حال النصب)) (الزجاج ، ٢٠٠٥م : ٢ / ٥١) فاسدٌ –كما ذكر الفارسي– إنْ أراد به أنّ (إذن) تنصب الفعل عند سيبويه بنفسها ؛ لكونها للاستقبال لا غير حال النصب ، ويدلك دخولها على فعل الحال على أنّ إذن لا دلالة للاستقبال فيها إذا نصبت ، كما لا دلالة فيها إذا رفعتَ ما بعدها ، ولا يجوز أن يجتمع الحال والاستقبال هنا ، كما لم يجز ذلك مع السين وسوف اللذين يدلان على الاستقبال ، ولا يجوز أن يدخلا على فعل الحال (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢ / ١٦٨ – ١٦٩).

وقد ختم الفارسي النقد الذي عرضناه لكلام الزجاج بتخطئته فيما ذهب إليه من أنّ ((رفع المستقبل بالمضارعة ، فيجب أن يكون نصبه بمضارعة ما ينصب في باب الأسماء)) (الزجاج ، ٢٠٠٥م : ٢ / ٥١ – ٥٢).إذ قال : ((فقوله : (رفع المستقبل بالمضارعة) خطأ ، وقد غلّط أصحابنا من حكى عن سيبويه من الكوفيين أن رفع المستقبل بالمضارعة ، وبها أُعربت عندهم ، فأمّا الرفع فيها خاصّة فلوقوعها موقع الاسم لا غير ، كذلك قال سيبويه وإليه ذهب ، وأفرد له بابًا أجرى المسائل عليه فيه ، فمن حكى عنه غير ذلك فقد غلط عليه ، ومن ذهب إلى غير ذلك فقد أخطأ ، وقد ذكر أبو إسحاق هذا في موضع آخر(الزجاج ، ٢٠٠٥م : ١ / ٥٨) كما قال سيبويه ، وإنّما قال في هذا الفصل هذا الذي قاله على وجه الغلط والنسيان)) (الفارسي ،٢٠٠٣م : ٢ / ١٧١ – ١٧٢ . وسيبويه ، ٢٠٠٦ : ١ / ١٣ – ١٦).

نقول بعد هذا : إنّ النحاة قد اختلفوا في (إذن) ، فذهب الجمهور إلى أنّها حرفٌ ، وذهب الكوفيون إلى أنّها اسم وأصلها (إذا) ، والأصل أن نقول : (إذا جئتني أكرمتُك) ، فحذف ما يضاف إليه وعوّض منه التنوين (ابن هشام ، ١٩٩٩م : ١/ ٦٢ ، وأبو حيان ،١٩٩٨م : ٤ / ١٦٥٠ .). وقال الرضي: ((الذي يلوح لي في (إذن) ويغلب في ظني: أن أصله (إذ)، حذفت الجملة المضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما قصد جعله صالحًا لجميع الأزمنة الثلاثة بعدما كان مختصًّا بالماضي. وذلك أنهم أرادوا الإشارة إلى زمان فعل مذكور، فقصدوا إلى لفظ (إذ) الذي هو بمعنى مطلق الوقت، لخفة لفظه، وجرَّدوه عن معنى الماضي وجعلوه صالحا للأزمنة الثلاثة، وحذفوا منه الجملة المضاف هو إليها، لأنهم لما قصدوا أن يشيروا به إلى زمان الفعل المذكور، دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف إليها، كما

يقول لك شخص، مثلا، أنا أزورك، فتقول: إذن أكرمك، أي: إذ تزورني أكرمك، أي وقت زيارتك لي أكرمك، وعوض التنوين من المضاف إليه لأنه وضع في الأصل لازم الإضافة)) (الأستراباذي ، ٢٠٠٧م: ٤ / ٣٧).

أمّا القائلون بحرفيّة إذن فقد اختلفوا : أهي بسيطة أم مركّبة ؟ والجمهور على أنّها بسيطة ، وهذا هو الصحيح (المرادي ، ١٩٧٦م: ص٣٥٧ . والأشموني ، ٢٠٠٢م : ٣ / ٤٢٣)، وقيل : هي مركّبة من (إذْ) و(أنْ) ، ونسب هذا القول إلى الخليل (ابن مالك ،٢٠٠١م : ٣ /٣٤٢ – ٣٤٣ . وأبو حيان ،١٩٩٨م : ٤ / ١٦٥٠ . والسيوطي ،٢٠٠٦م : ٢ / ٢٩٤) ، وهذا القول كما قال المالقي : ((فاسد من وجهين ، أحدهما : أنّ الأصل في الحرف البساطة ، ولا يُدَّعى التركيب فيه ألّا بدليل قاطع ، والآخر : أنّها لو كانت مركبة من (إذْ) و(أنْ) لكانت ناصبة على كل حال ، تقدّمت أو تأخّرت)) (المالقي ،٢٠٠٢م : ص١٥٧) ، وذهب أبو علي الرندي تلميذ السُّهيليّ إلى أنّها مركبة من (إذا) و(أنْ) ، وحذفت همزة أنْ وألف إذا لالتقاء الساكنين ، وهي تدلّ على الربط كـ (إذا) ، وتنصب بـ (أنْ) (أبو حيان ، ١٩٩٨م: ٤ / ١٦٥٠ . والسيوطي ،٢٠٠٦م :٢ / ٢٩٤).

وكما اختلف النحويون في أصلها فقد اختلفوا في الفعل المنصوب بعدها أهو منصوب بها أم بـ (أنْ) مضمرة بعدها؟ ومذهب الجمهور وسيبويه ونسبه إلى الخليل أنّها ناصبة بنفسها ، قال سيبويه : ((اعلم أن (إذن) إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (رأى) في الاسم إذا كانت مبتدأة ، وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذن آتيك)) (سيبويه ، ٢٠٠٦م : ٣ / ١٢) ، وكان سيبويه قد قال في موضع آخر : ((وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: أن مضمرةٌ بعد إذن ، ولو كانت مما يضمر بعده أنْ فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت : (عبد الله إذن يأتيك) ، فكان ينبغي أن تنصب إذن يأتيك؛ لأن المعنى واحد، ولم يغيّر فيه المعنى الذي كان في قوله: (إذن يأتيك عبد الله) ، كما يتغير المعنى في (حتى) في الرفع والنصب ، فهذا ماروا. وأما ما سمعت منه فالأوّل)) (سيبويه ، ٢٠٠٦م : ٣ / ١٦) . وقد اختار الزجاج والفارسيُّ في أحد قوليه ما نُسب إلى الخليل من انتصاب المضارع بعد إذن بـ (أن) مضمرة (الزجاج ، ٢٠٠٥م : ٢ / ٥١ . والفارسي ، ١٩٨٥م : ١ / ٧٠٥) وهذه هو ما أكّده المراديّ والمالقيّ من المؤلّفين في (حروف المعاني) (المرادي ، ١٩٧٦م: ص٣٥٧ . والمالقي ، ٢٠٠٢م: ص١٥٦) .

والحاصل من هذا أنّ (إذن) التي يليها المضارع تحتمل معنى الجزاء ، ويكون زمنه بعدها الاستقبال ، واحتمال مطلق الزمان وليس الحال، وذلك أنَّ قصدَ التنصيص على معنى الجزاء في إذن جعل نصب الفعل المضارع بعدها بـ (أن المقدّرة) ؛ لأنّها تخلّص معناه للاستقبال (الأستراباذي ،٢٠٠٧م : ٤ / ٤١)، ((وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والدعاء والنداء، يقوّي كونها غير ناصبة بنفسها، كـ(أن) و (لن) ، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله)) (الأستراباذي ،٢٠٠٧م : ٤ / ٤٣)

، وقد ردّ النحويون انتصاب المضارع بعد إذن بـ (أنْ)مضمرة إلى كونها ((غير مختصّة ، إذ تدخل على الحمل الابتدائية ، نحو : إذن عبدُالله يأتيك ، وتليها الأسماء المبنيّة على غير الفعل)) (السيوطي ، ٢٠٠٦م: ٢ /٢٩٤). ،وقد نُسب هذا الاعتلال إلى الخليل أيضًا (الصبان ،١٩٩٧م : ٣ / ٤٢٥)وعلى خلافهم ردّ المالقي القول بأنّ الناصب هو أنْ المضمرة بقوله : ((وكأنّ من نصب بإضمار (أن) قاسها على حتى وكي ولامها ولام الجحود ، ولا يصحّ القياس على ذلك ؛ لأنّ حتى وكي ولامها ولام الجحود إنما تنصب بإضمار أن ، لجواز دخولها على المصادر ، وربّما ظهرت أن مع بعضها في بعض المواضع ... ، ولمّا كانت إذن لا يصح دخولها على مصدر ملفوظ به ولا مقدّر ولا يصحّ إظهار أنْ بعدها في موضع من المواضع لم يجزِ القياس في نصب ما بعدها على ما ذُكر)) (المالقي ،٢٠٠٢م : ص١٥٧).

يتضح لنا مما سلف أنّ المذاهب في أصل إذن ثلاثة : (**الأول** : أنها حرف بسيط ، وهو الصحيح . **المذهب الثاني** : كونها حرفًا مركّبًا ، وهذا المذهب يل الذي قبله في درجة الصحة . أما **المذهب الثالث** فيذهب فيه أصحابه إلى أنها اسم ، وهذا هو أضعف المذاهب) . وقد ذكر كل من أصحاب هذه المذاهب الثلاثة أدلة على صحة ما ذهب إليه ، غير أنّ الأدلّة التي أوردوها لم تكن على مستوى واحد في صحة الاستدلال بها ، فالزجاج والفارسي المتفقان على كون (إذن) حرفًا بسيطًا قد اختلفا في الناصب للفعل بعدها ، فذهب الفارسيّ إلى أنّ الفعل بعدها منصوب بها على الصحيح ، وهذا هو مذهب الجمهور وسيبويه والخليل في أحد قوليه ، وذهب الزجاج إلى أنّ الفعل بعدها منصوب بأن المضمرة ، ونسب هذا القول إلى الخليل أيضًا ، وبه قال الفارسيُّ في (البصريّات) من كتب المسائل لديه كما أسلفنا .

ومن تمام هذا المبحث الإشارة إلى أنّ اعتراض الفارسي لا يستقيم على قول الزجاج : ((إنّ إذن لما يستقبل لا غير حال النصب ، فجعلها بمنزلة أنْ في العمل)) (الزجاج ، ٢٠٠٥ م: ٢ / ٥١)؛ لأنّ المراد بهذا القول : أنّ إذن الناصبة مختصة بالفعل المستقبل ، فاللام في : (لِما يستقبل) للاختصاص ، ومن ثَمَّ صحّ قياس (إذن) على أنْ في النصب ، من حيث كانت مُشترِكتَيْنِ في الاختصاص بالدخول على الفعل المستقبل حال نصب ، فحُملت عليها في العمل ، وليس ما ذكره الفارسيّ (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ / ١٦٨ – ١٧٠)؛ لأنّ (إذن) ((لا يجوز إعمالها بحال، وكذلك إذا دخلت على فعل الحال؛ نحو قولك: (إذن أظنك كاذبًا) إذا أردت أنك في حال ظن؛ وذلك لأن(إذن) إنما عملت؛ لأنها أشبهت (أنْ) ، و(أنْ) لا تدخل على فعل الحال، ولا يكون بعدها إلا المستقبل، فإذا زال الشبه، بطل العمل)) (الأنباري ، ١٩٩٩م: ص٢٣٤ . وابن السراج ، ١٩٨٨ :٢ / ١٤٨)، ويلزمنا التنبيه – هنا – على أنّ قول الزجاج : ((رفع المستقبل بالمضارعة)) (الزجاج ، ٢٠٠٥م : ٢ / ٥١ – ٥٢) إنما هو قول ثعلب (ابن يعيش ، د.ت : ٧ / ١٢)، وقول الفارسيّ : ((والصحيح في هذا أن رفعه لوقوعه موقع الاسم وإعرابه بالمضارعة)) (الفارسي ، ٢٠٠٣م : ٢ / ١٧٢)هو قول البصريين . ومذهب الكوفيين – ومنهم الفراء – أنّ رافع المضارع هو تجرده من الناصب

والجازم ، يعنون مع وجود إذن في السياق ، ونُسب إلى الكسائي القول بأنَّ رافعه هو حروف المضارعة في أوله ، وقيل غير ذلك (المرادي ، ٢٠٠٨م: ٣ / ١٢٢٨). وهذه الأقوال لم تسلم اعتراضات قمينة بالذكر ، أولها : الاعتراض على قول البصريين بأنّ : ((الرافع للمضارع لو كان وقوعه موقع الاسم لما ارتفع بعد (لو) وحروف التحضيض ؛ لأنها مختصّة بالأفعال ، فليس المضارع بعدها في موضع الاسم ، فوجب أن يكون تجرّده من الناصب والجازم)) (ابن مالك ، ٢٠٠١م : ٣ / ٣٢٩) ، وقد أجاب الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد من النحويين المتقنين المعاصرين عن هذا الاعتراض بأن((الرفع ثابت قبل دخول حرف التحضيض عليه ، فلما دخل حرف التحضيض لم يغيّر ما كان ؛ لأنّ أثر العامل لا يزيله إلا عامل آخر ، وحرف التحضيض غير عامل)) (عبدالحميد ، د.ت : ص٨٠ . والأزهري ، د.ت : ٤ / ١١٨)، ويُفسد قول الكسائي : (إنّ الرافع هو حروف المضارعة في أوله) أنّ جزء الشيء لا يعمل فيه ، كما يُفسد قول ثعلب : (إن الرافع هو المضارعة) أنّ المضارعة إنّما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ، ثم يحتاج كل نوع من انواع الإعراب إلى عامل يقتضيه ، ثم يلزم على المذهبين أن يكون المضارع مرفوعًا دائمًا ، ولم يقل أحد بذلك (ابن هشام الأنصاري ، د.ت : ص٨٠ . و الأنباري ، ١٩٨٧م : ٢ / ٥٥٣ – ٥٥٤). وقد أُجيب كذلك بأنَّ ((أصل المضارع إمّا (الماضي) وإمّا المصدر، ولم يكن فيهما هذا الرفع، بل حدث مع حدوث هذه الحروف، فإحالته عليها أولى من إحالته على المعنوي الخفي، كما هو مذهب البصريين والفراء، وإنما عزلها عامل النصب والجزم ؛ لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة، فيعزلها الطارئ المنفصل)) (الأستراباذي ، ٢٠٠٧م : ١ / ٢٥) ، وقد ردّ المراديّ على من نفى قول الفراء : (التعرّي عدم فلا يكون عاملًا) قائلًا : ((لا نُسلم أنّ التجرد من الناصب والجازم عدمي؛ لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله مخلصًا عن لفظ يقتضي تغييره، واستعمال الشيء والمجيء به على صفة ما ليس بعدميّ)) (المرادي ،٢٠٠٨م : ٣ / ١٢٢٨) . والأصحّ بعد كل ما تقدّم ذكره من الأقوال : أنّ رافع الفعل المضارع هو تجرده من الناصب والجازم ، وهو الجاري على ألسنة المعربين ، فضلًا عن كونه منسوبًا إلى حذّاق النحويين (ابن مالك ، ٢٠٠١م : ٣ / ٣٢٩ . وابن هشام الأنصاري ، د.ت : ٣ / ١٢٦).

الخاتمة

الحمد لله مستحق الحمد ، والصلاة والسلام على رافع لواء المجد سيدنا وحبيبنا محمد ، وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين ، وبعد :

فقد درج المؤلفون _ ولا سيَّما المحدثين منهم – على أن يجعلوا لما يؤلفون خواتيم صغيرة ، يدوّنون فيها ما يبدو لهم أنها نتائج لموضوعاتهم العلمية التي شغلوا أنفسهم بها من أوّل كونها فكرة إلى كونها مؤلَّفًا قائماً بذاته ، وكأنّ ذلك المؤلَّف الجديد لا يصلح أن يكون النتيجة الكبرى للعمل من أوله إلى

آخره ، فإن كان ولا بدّ فسأشفع هذا الحاصل الجديد في هذه الصفحة بنتيجتين علميتين أحسب أنهما جديرتان بالتسجيل ، إن لم يكن ما سأسجله نتائج حقيقية بإذن الله ، وهاتان النتيجتان هما :

١- وصل البحث إلى – بعد التحقيقات والمراجعات في الكتب النحوية – إلى ما كان الزجاج قد اختاره من أعاريب هو الأصوب في الغالب ، ولكن الفارسي قد أسس كلامه عليه من مداخل ما استشكله فيه ، وليس يلزم أن يكون كل ما قاله في إصلاحه من زاوية نظره هو المُصْلَحُ حقاً ، ويمكن القول : إنّ المسائل التي اتجه الفارسيُّ إلى مراجعة الزجاج فيها طائفتان :

الأولى : مسائل رآه قد أخطأ فيها فردّ عليه .

الثانية : مسائل لم يره قد استوفى بحثها ، وهي صواب محتاج عنده إلى زيادة إصلاح واستدلال ، فقام من جهته بهذه المؤونة ، وربما كان الزجاج قد فارق جمهور النحويين فحاول ردّه إلى مذاهبهم ومصطلحاتهم .

٢- الكشف عن الطابعين المختلفين بين الرجلَيْنِ والكاتِبَيْنِ ، فقد بدا لنا في كتاب الزجاج : (وضوح في العرض / واختصار مناسب / واستشهاد طيّب من القران الكريم والشعر العربيّ / واستقلال في استعمال بعض المصطلحات النحوية) قبالة : (عرض طويل / وإلغاز في العبارة / ومحاكمات عقليّة مُجهدة للفكرة) في كتاب الفارسيّ ، ومن أجل هذا لم يحظَ كتاب الإغفال بالشهرة والذيوع في الدراسات النحويّة على مرّ القرون ، وهو مازال قليل القرّاء حتى هذا العصر ، وقد بدا لنا من صعوبة العبارة في كثير من عروضه النحوية التحليلية ما يحتاج إلى إعادة إنتاج ، بمعنى : (إعادة صياغة أسلوبيّة) ، يُحافَظُ فيها على مضمونه النحوي بالتمام والكمال ، ويقلع عن العباروة المشكلة إلى ما يقابلها من المأنوس ، وهذا المطلب – لا شكّ – جميل جداً ، بيد أنّ تحقيقه ليس ما يسهل بموجبه إنتاج الكتاب من أوله إلى آخره .

ثبت المصادر والمراجع

-١Irtisaf al-Dharb from Lisan al-Arab: Abu Hayyan al-Nahwi, edited by: Dr. Rajab Othman, review: Dr. Ramadan Abdul Tawab, Al-Khanji Library, ١st edition, ١٤١٨AH - ١٩٩٨AD.

-٢Arabic Secrets: Abu Al-Barakat Abdul Rahman bin Muhammad bin Abi Saeed Al-Anbari, edited by: Youssef Barakat Haboud, Dar Al-Arqam Ibn Abi Al-Arqam Company, Lebanon - Beirut, ١st edition, ١٤٢٠AH - ١٩٩٩AD.

-٣Fundamentals of Grammar: Abu Bakr Muhammad bin Sahl al-Sarraj, edited by: Abdul Hussein al-Fatli, Al-Resala Foundation, Beirut, ٣rd edition, .١٩٨٨

-٤The omission, which is the reconciled issues from the book The Meanings of the Qur'an and its Parsing by Abu Ishaq Al-Zajjaj: Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed Al-Farsi, investigation and commentary: Dr. Abdullah bin Omar Al-Hajj Ibrahim, published by the Cultural Foundation - United Arab Emirates, Abu Dhabi, ١٤٢٤AH - ٢٠٠٣AD.

-٥Fairness in matters of disagreement between the Basra and Kufan grammarians: Abu al-Barakat Abd al-Rahman Ibn Muhammad al-Anbari, edited by: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid, Al-Maktabah al-Asriya, Sidon - Beirut, D. D., ١٤٠٧AH - .١٩٨٧

-٦The clearest paths to Alfiyyah Ibn Malik: Jamal al-Din Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari, edited by: Sheikh Yusuf Muhammad al-Buqa'i, Dar al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution, d.d., d.d.

-٧Al-Bayan fi Strange Parsing of the Qur'an: Abu Al-Barakat Al-Anbari, edited by: Dr. Taha Abdel Hamid Taha, Egyptian General Book Authority, D., ١٤٠٠AH - ١٩٨٠AD.

-٨The statement on the clarification on the Alfiyyah of Ibn Malik: Khaled Al-Azhari, edited by: Ismail Abdel-Jawad and Ahmed Al-Sayyid, Al-Tawfiqiyah Library, Egypt - Cairo, d.d., d.d.

-٩Clarifying the purposes and paths by explaining Alfiyyah Ibn Malik: Abu Muhammad Hassan bin Qasim bin Abdullah Al-Muradi, explanation and verification: Abdul Rahman Ali Suleiman, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Beirut, ١st edition, ١٤٢٨AH – ٢٠٠٨AD.

-١٠Al-Jinna Al-Dani fi Huruf Al-Ma'ani: Hassan bin Qasim Al-Muradi, edited by: Taha Mohsen, Dar Al-Kutub Foundation for Printing and Publishing, University of Mosul, 1396 AH - 1976 AD.

-١١Al-Khudari's Footnote to the Explanation of Ibn Aqeel: Muhammad Al-Khudari, edited and commented by: Turki Farhan Al-Mustafa, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1429 AH - 1998 AD.

-١٢Borders in the Science of Grammar: Ahmad bin Muhammad bin Muhammad al-Baja'i al-Abdhi Shihab al-Din al-Andalusi, edited by: Najat Hassan Abdullah Noli, Islamic University of Medina, Issue 112 - Year 33, 1421 AH - 2001 AD.

-١٣Al-Durr al-Masun fi Ulum al-Kitab al-Maknoon: Abu Abbas Shihab al-Din bin Yusuf bin Muhammad, known as Samin al-Halabi, edited and commented by: Sheikh Muhammad Ali Moawad, Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud, Dr. Jad Makhlouf, and Dr. Zakaria Abd al-Majid al-Nuti, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon , 1st edition, 1414 AH - 1994 AD.

-١٤Diwan al-Hudhalayyn: Arranged and commented by: Muhammad Mahmoud al-Shanqeeti, National House for Printing and Publishing, Cairo - Arab Republic of Egypt, d.d., 1385 AH - 1965 AD.

-١٥Paving buildings in explaining the letters of meanings: Ahmed bin Abdul Nour Al-Malqi, edited by: Prof. Dr. Ahmed Muhammad Al-Kharrat, Dar Al-Qalam, Damascus, 3rd edition, 1423 AH - 2002 AD.

-١٦The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis: Abu al-Fadl Mahmoud Shukri al-Alusi, Dar Revival of Arab Heritage, Beirut, 4th edition, 1985 AD.

-١٧The Path of Guidance by Verifying the Explanation of Qatr al-Nada: Muhammad Muhyi al-Din Abd al-Hamid [printed with the margin of Explanation of Qatr al-Nada and Bel al-Sada by Ibn Hisham al-Ansari.[

-١٨Explanation of the verses of Sibawayh: Yusuf bin Abi Saeed Al-Sirafi, edited by: Fakhr al-Din Qabawa, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 2nd edition, 1987 AD.

-١٩Explanation of the writer's literature by Ibn Qutaybah: Mawhib bin Ahmad bin Muhammad bin Al-Khidr bin Al-Hasan Abu Mansour Ibn Al-Jawaliqi, presented to him by: Mustafa Sadiq Al-Rafi'i, Dar Al-Kitab Al-Arabi, Beirut, d.d., d.d.

-٢٠Al-Ashmouni's commentary on Alfiyyah Ibn Malik: Abu Al-Hasan Ali Ibn Muhammad Al-Ashmouni, edited by: Mahmoud Ibn Al-Jamil, Al-Safa Library, Cairo, 1st edition, 1423 AH – 2002

Explanation of Tashil: Abu Abdullah bin Malik, edited by:21 Muhammad Abdul Qadir Atta and Tariq Fathi, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut - Lebanon, 1st edition, 1422 AH - 2001 AD.

-٢٢Explanation of Qatar Al-Nada and Bel Al-Echo: Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din Bin Hisham Al-Ansari, edited by: Muhammad Muhyi Al-Din Abdul Hamid, D. I., D. T.

-٢٣Explanation of Kafiya Ibn al-Hajib: Radhi al-Din al-Astarabadi, presented it and wrote its footnotes and indexes, Dr. Emil Badie Yacoub, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 2nd edition, 1428 AH - 2007 AD.

-٢٤Sharh al-Mufassal: Muwaffaq al-Din Ali bin Yaish, Alam al-Kutub, Beirut, D. I., D. T.

-٢٥Al-Sahhah (The Crown of Language and the Arabic Sahih): Ismail bin Hammad Al-Jawhari, edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar, Dar Al-Ilm Lil-Malaya'in, Lebanon - Beirut, 4th edition, 1407 AH - 1987 AD.

-٢٦Issue in Language: Ali bin Ismail bin Sayyidah Al-Nahwi, edited by: Abdullah bin Al-Hussein Al-Nasser and Adnan bin Muhammad Al-Zahir, 1st edition, 1413 AH - 1993 AD.

-٢٧Reasons for grammar: Abu Al-Hasan Muhammad bin Abdullah Al-Warraq, edited by: Mahmoud Jassim Muhammad Al-Darwish, Al-Rushd Library, Saudi Arabia - Riyadh, 1st edition, 1420 AH - 1999 AD.

-٢٨Book: Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar, known as (Sibawayh), edited by: Abdul Salam Haroun, Al-Khanji Library, Cairo, 3rd edition, 1427 AH - 2006 AD.

-٢٩Al-Kashshaf about the facts of the revelation and the eyes of the sayings regarding the aspects of interpretation: Abu al-Qasim Mahmoud bin Omar al-Zamakhshari, edited by: Abdul Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya' al-Tarath al-Arabi, Beirut, d.d., d.d.

-٣٠Revealing the problem in grammar: Ali bin Suleiman Al-Haidara Al-Yamani, edited by: Hadi Attia Matar, Al-Irshad Press, Baghdad, 1st edition, 1404 AH - 1984 AD.

-٣١Al-Lubab fi Ulum al-Kitab: Abu Hafs Omar bin Ali bin Adel al-Dimashqi al-Hanbali, edited by: Sheikh Adel Ahmad Abd al-Mawjoud and Sheikh Ali Muhammad Moawad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1998 AD.

-٣٢Lisan al-Arab: Muhammad bin Makram bin Manzur al-Ifriqi, Dar Sader, Beirut, 1st edition, 1955-1957 AD.

-٣٣Al-Lum'a fi Al-Arabiya: Abu Al-Fath Othman bin Jinni, edited by: Fayez Fares, Dar Al-Kutub Al-Thaqafa, Kuwait, ed., 1972 AD.

٣٤- What goes away and what does not go away: Abu Ishaq Al-Zajjaj, edited by: Hoda Mahmoud Qara'a, Committee for the Revival of Islamic Heritage, Cairo, D. D., 1391 AH - 1971 AD.

-٣٥Al-Majeed in the Parsing of the Glorious Qur'an, Ibrahim bin Muhammad bin Ibrahim Al-Saqqaqsi, within the book: Verified Texts in the Sciences of the Holy Qur'an, Dr. Saleh Al-Damen, Dar Al-Hekma Press, Mosul, D. I., D. T.

-٣٦Issues of Optics: Abu Ali Al-Farsi, edited by: Ahmed Al-Shater, Cairo, D.D., 1405 AH - 1985 AD.

-٣٧The Problem of Parsing the Qur'an: Makki bin Abi Talib al-Qaisi, edited by: Dr. Hatem Al-Damen, Al-Resala Foundation, Beirut, 2nd edition, 1405 AH.

-٣٨Meanings of the Qur'an: Abu Zakaria Yahya bin Ziyad Al-Farra'. He presented it, commented on it, and wrote its footnotes and indexes: Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 1st edition, 1423 AH - 2002 AD.

-٣٩Meanings of the Qur'an and its parsing: Abu Ishaq Al-Zajjaj, edited by: Abd al-Jalil Abdo Shalabi, his hadiths compiled by: Ali Jamal al-Din Muhammad, Dar al-Hadith, Cairo, ed., 1426 AH - 2005 AD.

-٤٠Mughni al-Labib, on the books of Arabs: Jamal al-Din Abu Muhammad Abdullah bin Yusuf bin Hisham al-Ansari, edited and commented by: Barakat Yusuf Haboud, Dar al-Arqam Ibn Abi al-Arqam, Lebanon - Beirut, 1st edition, 1419 AH - 1999 AD.

-٤١Hama' al-Hawaami' Sharh Jum' al-Jami': Al-Suyuti, edited by: Ahmed Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Lebanon - Beirut, 2nd edition, 1427 AH - 2006 AD.